



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



الفضاء المدني في المنطقة العربية



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية

مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠.

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١٠ - ٢٠٧٠
بيروت لبنان

هاتف: ٠٠٩٦١٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٠٠٩٦١١٨١٥٦٣



مقدمة

عام ٢٠٢١ تقارير وطنية من كل من لبنان والعراق والجزائر والسودان ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا وفلسطين واليمن. وهو يسعى إلى تكثيف الخلاصات التي يمكن استخراجها من التقارير، ووضعها في منظور إقليمي، لتحديد الاتجاهات الإقليمية في ما يتعلق بالفضاء المدني في المنطقة. وهو يسعى إلى دعم هذه الخلاصات بأطر نظرية ودراسات إضافية. عناصر التشابه والاختلاف في المسارات الوطنية في البلدان العربية تعددت المواقف والآراء حولها، وكُتِب الكثير عن مآل الربيع العربي الذي بدأ عام ٢٠١١، وغيّر معه وجه المنطقة العربية، بدءاً من الالتزام الكامل بمسيرته، إلى انتقاده وإلقاء اللوم عليه بسبب الفوضى التي خلفها في المنطقة، وصولاً إلى العيش في النوستالجيا والحنين إلى بداياته. إلا أن ما لا يمكن إنكاره، هو أنه رغم مساره المتعرج، يبقى حتى اليوم مساراً مفتوحاً لا يمكن تجنبه، أو حتى لجمه، طالما أن شعوب المنطقة ما زالت تبحث عن الكرامة والحرية والعيش الكريم. وحتى في ظل التخويف المستمر من الفوضى والفراغ والدخول في المجهول، ورغم ما اعتبره الكثيرون فشل الموجة الأولى من الربيع العربي التي بدأت في ٢٠١١، لا تزال الشعوب العربية تلجأ إلى خيار الانتفاضة والثورة لنيل حقوقها، في ظل أنظمة لا تترك لها خياراً آخر. فالتضييق المستمر على الفضاء المدني وتقييد الحريات وتعطيل المسارات الديمقراطية وقنوات المساءلة، من أجل تبرير فشل

الأنظمة وفسادها، أثبت في السنوات الأخيرة أنه لا يؤدي إلا إلى تفجّر الأوضاع الاجتماعية وتأجيج حركات الاحتجاج ورفع سقفها من مطالب ضيقة ومحددة إلى إسقاط النظام. فقد حمل العام ٢٠١٩ معه موجة جديدة من الربيع العربي، في بلدان اعتُقد أنه فاتها، مثل لبنان والعراق والسودان والجزائر. وقد حملت مختلف هذه الانتفاضات عناوين وأهدافاً متشابهة واتبعت أحياناً مسارات مماثلة.

الاحتجاجات التي بدأت في لبنان والعراق أواخر عام ٢٠١٩، والتي تحولت إلى انتفاضة، حملت تمايزات عن باقي الثورات العربية. فقد اندلعت في بلدين

شهد العالم عام ٢٠٢٠ تغييرات غير متوقعة وشديدة الأهمية، تركت أثرها على الفضاء المدني في مختلف الدول. في المنطقة العربية، عمّقت إجراءات مكافحة جائحة كورونا الاتجاهات التي كانت سائدة سابقاً نحو التضييق على الفضاء المدني وإغلاقه. وقد تركت الجائحة أثراً في دول كانت أساساً تمرّ بمسارات تحوّل يصعب توقع نتيجتها. من ناحية ثانية، إن هذه المسارات التي بدأت عام ٢٠١٩ وأعدت أحلام الديمقراطية والتغيير إلى الأذهان، أصبحت اليوم أمام التحدي الحقيقي لإحداث تغيير نوعي ومواجهة الانقراض على الفضاء المدني من قبل السلطة.

هذه المسارات اليوم تتأرجح بين إمكانية حدوث تغيير تاريخي حقيقي، وبين عودة مكونات الدولة العميقة إلى الواجهة لإحباطها. إن هذا التقرير يقوم بمراجعة عامة لهذه المسارات، ثم بمراجعة لأهم التطورات التي طالت الفضاء المدني في العامين الأخيرين. فهو يرصد أهم الاتجاهات على مستوى التغيير التشريعي والقانوني، ثم على مستوى تأثير الجائحة وإجراءات الإغلاق على الفضاء المدني. ثم ينتقل التقرير إلى رصد الاتجاهات الإقليمية في ما يتعلق بالأساليب المستخدمة من قبل السلطة

لقمع الحركات الاحتجاجية، مصنفاً إياها في خانيتين: الاتجاه نحو عسكرة الأنظمة واستخدام المجموعات الطائفية لقمع الاحتجاجات، مركزاً على حالات السودان والجزائر والعراق ولبنان. كما يبحث التقرير في دور المجتمع الدولي في دعم الفضاء المدني والبيئة التمكينية للمجتمع المدني، ثم يخلص إلى ملاحظات نظرية تتعلق بدراسة ورصد الفضاء المدني.

ينبني هذا التقرير على مجموعة من التقارير الوطنية التي تصدرها الشبكة سنوياً في إطار برنامج رصد الفضاء المدني في المنطقة العربية. وقد صدرت

في المنطقة العربية. فقد اعتمدت هذه الحركات الاحتجاجية على خطابات متشابهة في وجه حملات التخوين والقمع. فقد تمسكت مجموعات الاحتجاج بسلميتها، أي لم تظهر في أي منها مجموعات مسلحة، واعتمدت في معظمها خطاباً يتجه نحو السلمية بوضوح. كما أن هذه الانتفاضات لم تعين أي قيادة أو أي ممثل عنها، رغم ما اعتبره البعض نقطة ضعف، إلا أن هذه الانتفاضات أصرت على تمسكها بمطالب وبتغيير جدي قبل أي تمثيل. ففي لبنان، رفض المحتجون محاولات عدة للتفاوض، وأكدوا في شعاراتهم أن الثورة لا يمثلها أي قائد ("الشعب يطالب ولا يفاوض"). أما في الجزائر، فيؤكد التقرير الوطني للعام الماضي أن الحراك رفض اللتغاف حول

أي من الوجوه الكاريزمية، ورفض تنظيمه وتأييره من قبل أحزاب المعارضة أو أي من جمعيات المجتمع المدني¹. في العراق، أيضاً رفض المحتجون تعيين أي قيادة. وتميزت هذه الاحتجاجات الأخيرة عن سابقتها بكونها أكثر شعبية وابتعاداً عن النخب. وأخيراً، تميزت هذه الانتفاضات بمشاركة واسعة للشباب، وبإفرازها وجوهاً شبابية جديدة على الساحة السياسية. في لبنان، شكل الطلاب دوراً فاعلاً داخل حرم الجامعة/المدرسة وخارجها، ولعبت مختلف

التنظيمات الشبابية دوراً هاماً في بيروت والمناطق الأخرى. في العراق، كانت المجموعات الشبابية غير المنتظمة في إطار محدد، المكوّن الأبرز والأكثر فعالية في الاحتجاجات. وفي الجزائر، برز أيضاً دور الشباب بشكل خاص. وقد استمرت هذه المسارات في كل من لبنان والعراق والجزائر إلى حين انتشار الجائحة وما تبعها من إجراءات الإغلاق، حيث مرت بشيء من الركود.

أما السودان، فقد اتبع نموذجاً فريداً من التنظيم في الثورة، وإن كان يتشارك أيضاً بعض السمات مع الانتفاضات الأخرى عام ٢٠١٩. فقد تميزت الثورة السودانية بلجان المقاومة التي أطرت الشباب في

لطالما اتّسما بالانقسام الطائفي، وبالتالي صعوبة قيام فرز قطعي بين الشعب والدولة، أي صعوبة وتعقّد توحد الشعب حول مطلب تغيير النظام. فلطالما عرف عن نظام المحاصصة والزبائنية أنه أفرز "شعوباً" متعددة تتبع طوائفها، بدلاً من انتماء وطني واحد. وإن كان لبنان والعراق قد شهدا حراكات متعددة منذ عام ٢٠١١، إلا أن عام ٢٠١٩ تميز بضامة ولامركزية الاحتجاجات التي كسرت الحواجز الطائفية، بحيث انتقلت إلى مختلف المناطق اللبنانية والمحافظات العراقية. وقد حملت الانتفاضتان عناوين متشابهة تتعلق بإسقاط النظام الطائفي وتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على الفساد المتجذر في الدولة. ورغم

أن السلطة في لبنان راهنت أكثر من مرة على "الفتنة" الطائفية، إلا أن الثورة في لبنان نجحت إلى حد ما في تجاوزها وعدم الانقياد إليها. فمن أبرز الشعارات التي استخدمت في لبنان شعار "كلن يعني كلن"، في إشارة إلى أن الثورة موجهة ضد جميع الزعماء السياسيين، قابله في العراق شعار "شلّغ قلّغ"، بما معناه إزالة النظام مع كافة رموزه من دون استثناء. أما في الجزائر، فقد استخدم المتظاهرون شعار "يتنحاو قاع"، ومعناها أن "يتنحوا جميعاً"، خلال

التظاهرات التي بدأت عام ٢٠١٩، والتي لم تشهد الجزائر لها مثيلاً منذ عقود. وقد أراد الجزائريون من خلال هذا الشعار استهداف كافة رموز النظام، وليس استبدال بعض وجوهه فقط، خاصة وأن البلاد تمر في مرحلة انتقالية حساسة، يحاول فيها النظام القديم إعادة إنتاج نفسه، في حين يحاول العسكر تعزيز نفوذه الذي أصبح اليوم مكشوفاً ومباشراً أكثر بعد تنحّي بوتفليقة.

تعبر هذه الاتجاهات المشتركة بين الاحتجاجات في لبنان والعراق والجزائر عن واقع مشترك ما زالت تعيشه شعوب المنطقة. إلا أنها تعبر أيضاً عن نوع جديد من الحراكات الاجتماعية التي لم تكن سائدة

وأُن الغللسطيينين ما زالوا يقبعون تحت احتلال
يخرق أبسط حقوقهم كل يوم، بدءاً من الحق في
الحياة،

في تنظيمات نابعة من الأحياء منذ عام ٢٠١٣، ثم لعبت
دوراً كبيراً في ٢٠١٨ و٢٠١٩ لإسقاط نظام البشير. ويشير
التقرير الوطني إلى أن هذه اللجان أظهرت قدراً عالياً
من الوعي السياسي، خاصة في تمسكها بشعار
السلمية وإسقاط النظام من جذوره ("تسقط بس").
وما زالت هذه اللجان تلعب دوراً كبيراً اليوم في ظل
الصراع القائم على إدارة المرحلة الانتقالية، وفي وجه
محاولات عرقلة المسار الديمقراطي.
وإلى جانب الحركات التي برزت عامي ٢٠١٩ و٢٠١٨
والتي ما زالت مستمرة حتى اليوم، ما زالت الدول
العربية التي شهدت الموجة الأولى من الربيع العربي
تعاني من انتقال متعثّر، وإن كان بدرجات متفاوتة.
في تونس، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي كانت

تمرّ بها البلاد، فإن التوتر الأخير الذي ساد بين رئيس
الجمهورية والحكومة والبرلمان، يهدد بتعطيل
المسار الديمقراطي أكثر وأكثر، وصولاً إلى اللحظة
الراهنة حيث هناك مخاطر شديدة على الديمقراطية،
بعد انفراد رئيس الجمهورية بالسلطة وتعليق
الدستور والعمل البرلماني. أما اليمن، وهو ربما الحالة
الأكثر تطرفاً من الانتقال المتعثّر في المنطقة، حيث
تعرض إلى انقلاب واعتداء خارجي وحرب دامية. ففي
ظل تفكك الدولة وتنامي دور الميليشيات والحركات
المتطرفة، أصبح الفضاء المدني في حالة من الإغلاق
التام، بحيث لا تحظى منظمات المجتمع المدني
بالمناخ الآمن وبإمكانية المشاركة في مسار انتقال
سياسي. أما مصر، فقد تحولت إلى حكم عسكري
بشكل كامل، أحكم أيضاً الإغلاق على الفضاء
المدني.

أخيراً، تمثل فلسطين حالة منفردة، كونها ترزح
تحت الاحتلال. فالاعتداء الإسرائيلي المتكرر على
الغلسطيينين ليس بالأمر الجديد. إلا أنه حظي

مؤخراً بتغطية إعلامية عالمية غير مسبوقة
خلال انتفاضة حي الشيخ جراح. فاعتداء
قوات الاحتلال على الغلسطيينين من القدس
إلى غزة، ذكر العالم أن إسرائيل ليست

اتجاه عام نحو التضييق القانوني على الفضاء المدني

مرت معظم الدول العربية التي يغطيها هذا التقرير خلال العام الماضي بتغيرات قانونية، بدرجات مختلفة من الأهمية، ساهمت في التضييق على الفضاء المدني.

فالدول التي تمر بمرحلة انتقال "ديمقراطي" شديدة الأهمية، كالجائر والسودان، وبتحولات دستورية وجوهرية، شهدت بعض التحولات الإيجابية العامة، كانت من أهم إنجازات الحراك، وجاءت لتلبي بعضاً من مطالبه. ولكن من ناحية ثانية، يوجد اتجاه عام يظهر في التعديلات القانونية نحو السيطرة على العمل المدني، في ظل تخوف من عسكرة النظامين في السودان والجائر.

إن التعديل الدستوري في الجائر، وإن كان لم يحظ بشعبية واسعة، تضمن مواداً تتعلق بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والحريات، بالإضافة إلى الحاجة إلى قرار قضائي للتضييق على نشاط الصحافة والإعلام والأحزاب السياسية والجمعيات، وتقليص بعض من صلاحيات رئيس الجمهورية. إلا أنه، من ناحية ثانية، ازدادت صلاحيات رئيس الجمهورية

خاصة في تعيينات الوظائف. وازدادت مهمات الجيش الجائر خارج الحدود. لكن الأهم من ذلك في ما يتعلق بالتشريعات التي تمس الفضاء المدني، عدل قانون العقوبات ليصبح "السعي بأي وسيلة للوصول إلى السلطة أو تغيير نظام الحكم بغير

الطرق الدستورية، أو التحريض على ذلك، والمساس بأي وسيلة بالسلامة الترابية أو التحريض على ذلك"، مصنفاً في خانة الإرهاب واستهدافاً للدولة والوحدة الوطنية. كما وضع القانون قيوداً على المعلومات

التي تُنشر، بحيث لا تمس الأمن الوطني. ويمكن قراءة هذا الاتجاه كمسارٍ موازٍ للعديد من الدول العربية التي استخدمت هذه الذرائع تاريخياً ضمن تهم مطاطة، غالباً ما تُستخدم للتضييق على العمل السياسي المعارض وحرية التعبير عن الرأي^٣. في السودان، كرست الوثيقة الدستورية بعض إنجازات الثورة، وعادت اتفاقية جوبا للسلام مؤخراً لتؤكد الفصل بين مؤسسات الدين والدولة، منعاً لاستغلال المؤسسة الدينية في السياسة، ما يمهد الطريق لإنشاء دولة علمانية وأكثر ديمقراطية. إلا أن الاتفاقية نفسها أتاحت للعسكر فرصة الاستمرار في السلطة واستغلال تحالفه مع الحركات المسلحة الموقّعة على الوثيقة. ويشكل هذا أولاً خطراً على طبيعة النظام في السودان ما بعد الثورة الذي تحاول القوى العسكرية وقوى النظام الأسبق حتى الآن السيطرة عليه وعرقلة التحول الديمقراطي. هذا بالإضافة إلى لوائح العمل التطوعي الجديدة في السودان التي ضيّقت على الحق في تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير.

أما مصر، التي تزرع أساساً تحت حكم عسكري، فقد صدرت فيها أخيراً اللائحة التنفيذية المرتقبة لقانون الجمعيات الصادر عام ٢٠١٩. وقد عرف هذا القانون بتضييقه الشديد على منظمات المجتمع المدني، واستخدامه ذريعة مكافحة الإرهاب لملاحقتها. إن صدور اللائحة التنفيذية زاد من القيود على الحق بالوصول إلى التمويل والموارد للجمعيات، وإن كان قد تضمن بعض الإيجابيات. كما عدّل قانون مكافحة الإرهاب، ليتوسع في شموله الكيانات التي يمكن اعتبارها إرهابية.

في تونس، التي ما زالت تخوض مرحلة الانتقال الديمقراطي في أعقاب نجاح الثورة عام ٢٠١١، رغم كونها من الدول العربية الأكثر انفتاحاً في ما يتعلق بهذه التشريعات، جرت أيضاً محاولات لتمرير تعديلات قانونية للتضييق على حرية تكوين الجمعيات

الاجتماعي. وقد أشار العديد من النشطاء إلى أن هذا القانون سوف يُستخدم لعرقلة حرية التعبير من خلال هذه المصطلحات التي يمكن أن تحمل الكثير من المعاني^٦. لكن من ناحية ثانية، أقرت موريتانيا مؤخراً قانون الجمعيات الجديد، وهو خلاف قانون عام ١٩٦٤، أقل تقييداً للجمعيات، في انسجام مع جو من التفاؤل بدأ مع تعيين الرئيس الجديد محمد ولد غزواني. ومن أبرز تعديلات القانون الجديد استبدال نظام الترخيص بنظام الإشعار، وإن كان يبقى على صلاحيات خطيرة مثل إمكانية حل الجمعيات دون سابق إنذار، والتي استخدمت ضد العديد من الجمعيات التي تصنفها الدولة على أنها مثيرة للجدل. كما يعترف القانون الجديد بحق منظمات المجتمع المدني في المشاركة في الحوارات الوطنية ومسارات السياسات^٧.

إذن، بالإضافة إلى تقييد حرية التعبير، خاصة تدرعاً بالجائحة، ما زالت الدول العربية تستخدم ذريعة الإرهاب للتضييق على الفضاء المدني، وتمرير تشريعات تحدّ من حرية منظمات المجتمع المدني التي لا علاقة لها بالإرهاب أصلاً، كما في تونس ومصر. كما يمكن ملاحظة الاتجاهات نحو محاولة إحكام سيطرة العسكر على الدولة، كما في الجزائر والسودان من خلال التغييرات القانونية الحديثة.

مستخدمة مكافحة الإرهاب كذريعة. ومؤخراً، أعلن الرئيس سعيد مجموعة من التدابير الاستثنائية التي تعلق عمل البرلمان، ثم رفع الحصانة عن النواب ووضع عدداً من المسؤولين في الإقامة الجبرية. وفي حين تراوحت مواقف مؤسسات المجتمع المدني بين مؤيد ومعارض، فإن تمديد الإجراءات لشهر آخر، في جو من الضبابية وعدم الشفافية، أصبح مقلقاً. فقد أعلنت منظمات المجتمع المدني أن "شهوراً من الإجراءات الاستثنائية قد شابته بعض الممارسات التعسفية التي تهدد قيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان"، ومنها تقييد الحق بالتنقل، والحق بالوصول إلى المعلومة. وقد أدى ذلك إلى انتشار الأخبار الكاذبة، وما تبعها من حملات تشويه للسمعة وتحريض. كما أدت هذه الإجراءات إلى "تراجع فضاءات النقاش العام في كل ما يتعلّق بالمسار السياسي الحالي"^٤.

أما في فلسطين، فبالإضافة إلى كافة إجراءات وسياسات الاحتلال المجحفة بحق الفلسطينيين، شهدت فلسطين بعض التعديلات القانونية هذا العام على قانون الجمعيات، والذي زاد من تعقيد إجراءات تسجيل الجمعيات وممارسة عملها، بالإضافة إلى تلقّي الأموال والتصرف بها عبر حساباتها البنكية. في المغرب، جرى تمرير قانون ٢٠-٢٢ مؤخراً، الذي يقيد حرية التعبير على منصات التواصل الاجتماعي، وبشكل خاص أي دعوات للمقاطعة تنشر عبر هذه المواقع. وكل ذلك يأتي في سياق موجة من التضييق على حرية التعبير والناشطين والصحافيين^٥. وقد أشار كثير من الناشطين إلى أن توقيت إصدار هذا القانون فيه استغلال واضح لإجراءات الإغلاق التي كان يمر بها المغرب خلال الجائحة. كما سُجل في موريتانيا عام

٢٠٢٠ إقرار قانون حول "التلاعب بالمعلومات". ويحتوي القانون موادّ ضبابية تتعلق بغرض عقوبات بحق الأشخاص الذين يقومون بنشر "معلومات غير دقيقة" وأخبار كاذبة، خاصة على مواقع التواصل

تأثير جائحة كوفيد ١٩ على واقع الفضاء المدني في العالم العربي

مع انتشار جائحة كوفيد١٩- في المنطقة العربية، وما حتمته من إجراءات إغلاق وحظر للتجوال والتجمعات، استخدمت معظم دول المنطقة

العربية ذريعة مكافحة الوباء والأخبار الكاذبة لغرض المزيد من القيود غير المبررة على الفضاء المدني. فقد تعرض الأشخاص الذين انتقدوا سياسة الحكومة في التعامل مع الوباء إلى الاعتقال أو المضايقة، ومن ضمنهم عاملون في المجال

الصحي، في انتهاك واضح لحقوقهم في التعبير عن الرأي. وقد سجلت هذه الحالات في معظم دول الخليج، بالإضافة إلى مصر وتونس^٨. أما في الأردن، فقد تضمنت القرارات الرامية إلى الحد من انتشار الفيروس منع الصحف الورقية من الطباعة، بالإضافة إلى حظر نشر أي أخبار تتعلق بالجائحة تهدف إلى نشر الهلع أو ترويع المواطنين. وفي ظل هذه الإجراءات، برزت بعض قضايا اعتقال صحافيين في الأردن^٩. كما جرى تبير قانون مكافحة التلاعب بالمعلومات في موريتانيا كأحد إجراءات التعامل مع الوباء أيضاً "خاصة أثناء فترات الانتخابات وأثناء الأزمات الصحية"^{١٠}.

وفي المغرب، قامت السلطات، مثلاً، باتخاذ إجراءات **منع العديد من التحركات السلمية**، رغم اتخاذها التدابير الوقائية المطلوبة للحماية من الوباء، كما سُجّلت الحالة نفسها في فلسطين.

في حالات أخرى، مثل لبنان والعراق، جرى **فضّ الاعتصامات** التي كانت نشطة قبل الإغلاق. في لبنان، أُزيلت خيم الاعتصام في وسط العاصمة بالقوة. أما في العراق، وفي سيناريو أكثر دموية، استُخدم

الرصاص الحي في فض خيم الاعتصام، وسط اشتباك قوي بين المعتصمين والقوى الأمنية. كما قامت هذه الأخيرة بحملة اعتقال واسعة طالت مختلف المحافظات العراقية.

وشهدت الجزائر ركوداً للحراك الذي سبق الجائحة، بسبب الإجراءات الاحترازية من الوباء، قامت خلاله السلطات **بحملة اعتقالات انتقامية** ضد الناشطين

والصحافيين. فقد طالت هذه الاعتقالات أكثر من ١٠٠ ناشط، كما برزت بعض قضايا التعذيب في السجون. وفي مصر، كانت إجراءات الإغلاق مناسبة لتوسيع حالة الطوارئ. كما استخدمت كحجة **لتمديد الحبس الاحتياطي** للكثير من الناشطين وتأجيل

محاكماتهم. وكل ذلك في ظل حملة اعتقالات مستمرة ضد المعارضين ومنتقدي أداء السلطات. بالإضافة إلى ذلك، سجلت العديد من حالات الانتهاك لحرية الصحافة والإعلام. أما في اليمن، وهو إحدى الدول التي لا تزال تشهد نزاعاً، شكّلت إجراءات الإغلاق مزيداً من القيود المفروضة أساساً على الحريات، خاصة في مناطق سيطرة الحوثيين. ورغم الإفراج عن بعض المساجين في مناطق سيطرة الحكومة كما في مناطق سيطرة الحوثيين، لم يتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين أو الناشطين.

بشكل عام، كان لإجراءات مكافحة الوباء أثر كبير على الفضاء المدني في المنطقة العربية

بدءاً من حملات الاعتقالات واستغلال غياب التجمعات والمحاسبة، وفض الاعتصامات بالقوة في محاولة لضرب الحركات الاحتجاجية، وصولاً إلى مضايقة الصحافيين والناشطين والعاملين في القطاع الصحي، تحت ذريعة مكافحة الأخبار الكاذبة، ومنع التجمعات أو الاستنسابية في التعامل معها، حتى عندما تكون مطابقة للمعايير الصحية.

حساب الدور الأوسع للمجتمع المدني، كشريك في صناعة القرار وصياغة السياسات والمحاسبة والمراقبة. وفي بعض الدول العربية، كمصر مثلاً، جرى تعزيز هذه الشراكة مع المجتمع المدني، بما يتواءم مع رؤية الدولة فقط، مع الإبقاء على قمع

شديد للأصوات المعارضة لسياسات الحكومة. وفي المنطقة العربية بشكل عام، لطالما استخدمت الدول أساليب متعددة للتضييق على استقلالية المجتمع المدني وصوته الناقد، من ضمنها الهيمنة على جزء منه، والتضييق على الجزء الآخر، أو الاحتفاظ بعلاقات مع المنظمات التي لا تتعارض مع الحكومة، بل تقوم بتعبئة الفراغ الذي تتركه من خلال دورها الخدماتي.

لإضافة إلى ذلك، وضعت الجائحة دول العالم في حالة من التخبط، خاصة في الأشهر الأولى، في ظل عدم وضوح كيفية التعامل مع أزمة من هذا النوع. اضطرت الدول إلى إغلاق حدودها وتغيير سلّم أولوياتها لمواجهة الوباء، وإلى تجنيد كافة مواردها

للحد من انتشار الفيروس. وفي هذا الإطار، قلّصت العديد من الدول والجهات المانحة مخصصاتها المالية للمنظمات غير الحكومية التي يتلقى بعضها تمويلاً منها. فقد ذكرت بعض التقارير الوطنية، مثل تقارير الأردن والمغرب وفلسطين والعراق، مرور بعض المنظمات بضائقة مالية، أو تقلص المنح المقدمة لها، نتيجة لإجراءات تقليص التمويل المخصص للمساعدات التنموية، أو تحويله إلى تمويل النشاطات الخدمائية ونشاطات مكافحة الوباء.

من ناحية ثانية، شكلت جائحة كورونا اختباراً للمجتمع المدني، إذ وضعته، كباقي الشركاء في مسار التنمية، في تحدي مواجهة الوباء. فقد نشطت منظمات المجتمع المدني في مجال التوعية والتضامن وتقديم الخدمات للمحتاجين في ظل الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن إجراءات الإغلاق. في العراق مثلاً، قامت مجموعات من المعتصمين

والمنظمات غير الحكومية بنشاطات التوعية وتقديم مستلزمات التعقيم قرب مناطق الاعتصام. وفي السودان، سرعان ما نشطت المبادرات التطوعية الشبابية، منها للتوعية، ومنها لتشغيل الخط الساخن وتصنيع المعقّمات اليدوية. وقد سجلت مبادرات مماثلة في مصر، وموريتانيا، والعديد من بلدان التقرير. وفي تونس، بالإضافة إلى ذلك، سُجلت أيضاً مبادرات للمنظمات النسوية للتعامل مع العنف المنزلي الناجم عن إجراءات الإغلاق والحجر الصحي.¹¹

إلا أن هذا النشاط الإيجابي للمجتمع المدني يحمل أيضاً خطر تحول المجتمع المدني إلى الدور الخدماتي الذي جرى تشجيعه مؤخراً، وتنميته على

الهجمة المضادة من السلطات

إن محاولات إحباط الحركات الاحتجاجية والتغييرية خلال العامين الماضيين، يمكن وضعه في مسارين، هما هيمنة العسكر، واستخدام المجموعات غير الدولية لقمع التظاهرات. يعبر هذان المساران عن محاولة المكون الأقوى من مكونات الدولة العميقة للسيطرة عليها ولمنع أي تغيير حقيقي في بنية النظام.

هيمنة العسكر

يمكن تفسير استدامة واستقرار الأنظمة الديكتاتورية عبر اعتمادها على ركائز ثلاث هي: الشرعنة، والقمع، والهيمنة^٢! إن هذا الإطار يسعى إلى إرساء فهم أكثر تعقيداً لعلاقة النظم الديكتاتورية بالحركات الاجتماعية والمجتمع المدني، بعيداً عن تفسير مبسط يعتمد على القمع حصراً. الركيزة الأولى، وهي الشرعنة، تسعى إلى فهم الخطاب الذي يعتمده النظام الحاكم لكسب تأييد المجتمع واعتماده على

انجازاته الاقتصادية والاجتماعية، أو مجرد تصالحه مع فكرة وجود الديكتاتورية. أما الركيزة الثانية، وهي القمع، أو استخدام مختلف أنواع العنف ضد الأشخاص والتجمعات المعارضة لإسكاتها، وأخيراً، الركيزة الثالثة وهي الهيمنة، أي السيطرة على النخب (مثل النخب العسكرية أو رجال الأعمال) وبناء التحالفات، أحياناً أيضاً عبر أنظمة المحسوبية والزبائنية.

في مصر، كنموذج نظام عسكري منذ عام ٢٠١٣، يمكن قراءة وصول العسكر إلى الحكم واستقراره حالياً ومقاومته للتغيير من خلال هذه الركائز الثلاث. ليست المرة الأولى التي تمرّ فيها مصر بحكم عسكري، إذ تميزت الفترة الناصرية أيضاً بإحكام

القبضة على المجتمع المدني وإلغاء التعددية الحزبية، مستخدمة خطاب "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"^٣. إلا أنه ومنذ العام ٢٠١٣، أصبحت الدولة في مصر في حالة شبه عداء ضد المجتمع المدني، في تراجع غير مسبوق للفضاء المدني منذ ما قبل عهد مبارك. ففي ظل حالة غضب شعبي وعدم رضا عن نظام الإخوان المسلمين، قامت القوى العسكرية في مصر بتنحية الرئيس واستلام السلطة، وسط تأييد بعض مكونات الشارع والمجتمع المدني (رغم وجود العديد من الأصوات المعارضة أيضاً لحكم العسكر ومحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية من

ناحية أخرى). وقد استغل النظام العسكري في مصر بعد ذلك ذريعة حماية الشعب من الإرهاب في شتة حملة شرسة ضد الإخوان المسلمين، ولكن أيضاً ضد منظمات المجتمع المدني وجميع الأصوات المعارضة. وما زالت الحملة ضد الإرهاب تزداد حدة وتتوسع أكثر وأكثر، لتشمل المزيد من منظمات المجتمع المدني والكيانات، كما أشير سابقاً. ورغم عدم وجود أي صلة بين منظمات المجتمع المدني التي استهدفت والإخوان المسلمين، جندت الدولة الكثير من إعلامها لتشويه صورة هذه المنظمات، وربطها بمنظمات إرهابية واتهامها بالتجسس وتنفيذ

أجندات خارجية لتلقيها تمويلاً أجنبياً^٤. من ناحية ثانية، وفي ظل تضيق شديد على المنظمات الحقوقية والمدافعين عن حقوق الإنسان، فتحت الدولة المجال للشراكات مع بعض المنظمات التنموية التي تتماشى مع وجهة الدولة واستراتيجياتها، في محاولة واضحة للهيمنة على المجتمع المدني وتهذيبه. لقد انقضت الدولة العميقة على بدايات التحول الديمقراطي الذي عبرت عنه ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ واستغلت الفرصة للعودة إلى الواجهة من جديد. فبعد أن وجدت القوى العسكرية الفرصة المناسبة والحجة التي تشرعن بقاءها، استخدمت كافة أساليب القمع لإسكات الأصوات المعارضة والهيمنة

لوضع سقف للمجتمع المدني. إن هذا الاتجاه يمكن ملاحظة بعض ملامحه اليوم في التحولات التي تمرّ بها الجزائر والسودان، وكذلك ثمة مخاطر حقيقية لانحدار تونس في مسار مشابه.

في الجزائر، بعد نجاح الحراك في إزاحة بوتفليقة عن الحكم ومنعه من الترشح لدورة خامسة، بدأ يظهر دور الجيش في السياسة شيئاً فشيئاً. يعود تجذّر الجيش الجزائري في بنية النظام إلى فترة ما بعد الاستقلال، بحيث يستمد شرعيته من خوضه حرب تحرير الجزائر، وبعض الإنجازات التنموية التي قام بها. لطالما عرفت الجزائر "بحكم الجنرالات"، وقد

شهدت صراعات مختلفة بين أقطاب النظام على مدى العقود الماضية. لكن بشكل عام، عرف جهاز الاستخبارات بقربه من الرئيس بوتفليقة، في حين لم يكن للجيش دور قوي مماثل في السياسة. وفي بداية الحراك، قام الجيش بتأييد الرئيس بوتفليقة، إذ أدلى قائد أركان الجيش الجزائري وقتئذ، قايد صالح، بتصريح وصف فيه المحتجين "بالمغرّ بهم". إلا أن هذه الصراعات عادت إلى الواجهة بعد اشتداد وطأة الحراك، إذ ضغط رئيس أركان الجيش الجزائري قايد صالح على الرئيس بوتفليقة، بعد أن كان قد هاجم المحتجين في بدء الحراك، في محاولة لاستدراك

الموقف بعد بروز أهمية الوقوف إلى جانب الحراك. إلا أن مطالب الجزائريين ذهبت إلى ما هو أبعد من مجرد استبدال بعض وجوه النظام، ووصلت إلى حد رفض تدخل العسكر في الشؤون السياسية، إذ إن شعارات الحراك أظهرت بوضوح إصرار الجزائريين على عدم سماحهم للعسكر بالسيطرة على مصير البلاد.^{١١} فالدفع نحو إجراء انتخابات رئاسية خلافاً لإرادة الشارع، ثم تنصيب تبون رئيساً للجمهورية من

قبل العسكر، قابله الجزائريون بحراكمهم المستمر، وبنسبة مشاركة ضئيلة جداً في الانتخابات الرئاسية، عدّت من أقل النسب التي شهدتها الجزائر تاريخياً. وسط دعوات كثيرة لمقاطعتها نظراً لكونها شكلية.

وإذ قام تبون بمبادرة لمكافحة الفساد، حيث أقال بعض المسؤولين واستبداهم، في محاولة منه لتلبية بعض مطالب الحراك، اعتبره كثيرون منهم مجرد تصفية حسابات سياسية وعسكرية داخلية لا علاقة لها بمكافحة الفساد أصلاً.

وفي ظل هذا المد والجزر بين الحراك من جهة، والمؤسسة العسكرية من جهة ثانية، تنكشف محاولات الدولة العميقة للحفاظ على موقعها، أو حتى في هذه الحالة، زيادة نفوذها في السياسة، من خلال استغلال الحراك. ففي ظل غياب أي من النخب السياسية وتهميش قادة المخابرات من قبل

بوتفليقة، تجد المؤسسة العسكرية نفسها من دون منافس في الساحة الجزائرية، لكن في الوقت نفسه تحت مجهر الحراك والجزائريين. ولذلك تحاول المؤسسة العسكرية انتزاع مسار التحول من أيدي الجزائريين وتحويله إلى تغيير شكلي داخلي بين مكونات النظام، لا يمس جوهره.^{١٢} ويحاول الجيش اليوم في الجزائر إخافة المواطنين من الإرهاب ومن انعدام الاستقرار، محاولاً استحضار ذكرى العشرية السوداء التي لا تزال ماثلة في أذهان الجزائريين، كتحذير مما قد تؤول إليه الأمور في حال خروجها عن السيطرة.^{١٣}

وأخيراً، تمثل أيضاً تجربة التحول في السودان مثلاً آخر على محاولة العسكر الاستيلاء على السلطة، وعلى عودة المكون العسكري للدولة العميقة إلى الواجهة مستغلاً ثورة الشعب. بعد إطاحة البشير من قبل الثورة، وبدء مسار التحول الديمقراطي، دفع الشعب السوداني ضريبة دماء كبيرة لتمسكه بحقه بحكم مدني ورفضه الحكم العسكري، كان أبرزها في مجزرة الخرطوم في ٣ يونيو ٢٠١٩. إن إصرار

الشعب السوداني على رفضه حكم العسكر، تُرجم في المفاوضات مع المجلس العسكري، وكُرّس في الوثيقة الدستورية التي قسمت السلطة بين المدنيين والعسكريين مؤقتاً، ريثما تنتقل البلاد إلى حكم

النصف الثاني من عام ٢٠٢١ بفعل احتدام التناقض بين أركان السلطة، لاسيما بين الرئيس قيس سعيد من جهة، ورئيس الحكومة والبرلمان الذي تسيطر حركة النهضة على الغالبية فيه. وعلى وقع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة، وعلى وقع الغشيل الكبير جداً في إدارة جائحة كورونا من قبل الحكومة، أدت التناقضات داخل السلطة إلى تعطل المؤسسات وانتشار جو من النعمة تجاه مؤسسات السلطة مع تحميل مسؤولية أكبر لحركة النهضة بصفتها الحزب الحاكم من خلال الغالبية النيابية. وقد استخدم الرئيس سعيد هذا الوضع للإقدام

على خطة انقلابية من داخل السلطة، متذرعاً بمادة دستورية فسرها بشكل متوسع، بما يسمح له بتعليق الدستور وإغلاق البرلمان وإقالة الحكومة والانفراد بالسلطة مدعوماً - وإن بشكل ضمني - بالجيش والقوى الأمنية، ومستخدماً خطاباً شعبوياً هو محاربة الفساد والذين يعطلون الدولة. إن هذا النموذج من المسارات التي تعترض التحركات الشعبية في العالم العربي، يطرح أسئلة كثيرة حول استمرارية الأنظمة العسكرية والشمولية في العالم العربي. لطالما اعتبرت الدول العربية، خاصة من قبل الأكاديميا، كاستثناء على تجارب التحول الديمقراطي.

فالموجة الثالثة من "الدمقرطة" والتي شملت دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، لم تشمل الدول العربية، رغم الاعتقاد الشائع أن موجة لبرلة الاقتصاد سوف تؤدي تلقائياً إلى لبرلة سياسية وإلى تحول ديمقراطي. فقد استطاعت الأنظمة العربية الجمع بين لبرلة الاقتصاد من جهة، وأنظمة ديكتاتورية وشمولية وعسكرية من جهة ثانية. وبعيداً عن المقاربات التي تعتمد على التفسير الثقافي، أو تؤمن بوجود تعارض جوهري بين العقل أو الثقافة في العالم العربي وبين الديمقراطية، لجأت بعض التفسيرات للإشارة إلى دور العسكر في الاقتصاد أو التحالفات بين القوى الأمنية والعسكرية والنخب الاقتصادية، والتي تجعل من النظام السياسي أكثر

مدني كلياً. إلا أن العسكر في السلطة لم يوفر أي فرصة لمحاولة الانقلاب على الحكم والسيطرة على كامل مفاصل الدولة، بعد سيطرته على مجالي الدفاع والداخلية ومبادرات إصلاح الأمن خلال الفترة الانتقالية. وكما ذكر سابقاً، يجري اليوم استغلال اتفاقية جوبا للسلام، للانقلاب على المسار الديمقراطي ولإدخال تعديلات على الوثيقة الدستورية. وقد شكل الحراك الثوري في السودان مناسبة للقوى العسكرية وقوات الدعم السريع للتوحد على موقف واحد ضد حكومة حمدوك والقوى المدنية في بادئ الأمر،^{١٩} وإن ظهرت العديد

من الأخبار أيضاً عن توترات بين الطرفين، خاصة بعد رفض قوات الدعم السريع الالتحاق بالقوى العسكرية ومحاولة قائدتها الاستيلاء على السلطة. كل ذلك مقابل انقسام بين القوى المدنية، على الموقف من الحكومة الانتقالية والمشاركة في الحكم خاصة بعد فشلها المتكرر في معالجة الأزمة.

إذن، كما في الجزائر، تظهر أيضاً في السودان بعض التوترات داخل مكونات الدولة العميقة، التي تسعى إلى أن تحجز لنفسها الفراغ الذي تركه إسقاط البشير. ورغم التوترات بين المكونات العسكرية

في البلدين، ما زالت هذه الأخيرة أكثر تماسكاً من القوى المدنية التي يبدو أنها في تحدٍ كبير لغرض وجودها وإحداث تغيير جوهري في بنية النظام. وتوسعى القوى العسكرية في السودان إلى استخدام الاحتكار الذي تمتلكه في الملف الأمني، ومؤخراً فشلت الحكومة الانتقالية في إدارة الملف الاقتصادي، لشرعنة وجودها أكثر وأكثر وزيادة نفوذها، وصولاً إلى استخدام فكرة احتمال حصول انقلاب عسكري

جديد من أجل تعزيز إمساك العسكريين بالسلطة وترهيب المواطنين وإعاقة التحول إلى حكومة مدنية بشكل كامل.

أخيراً، حصلت تطورات خطيرة في تونس خلال

صلاية وأكثر مقاومة للتغيير. ففي السودان، ما زالت العلاقات الاقتصادية للنظام السابق تتحكم باقتصاد السودان، خاصة في ظل عدم وجود تدفقات استثمارات أجنبية مهمة في الوقت الحالي. إن القوى المسلحة في السودان، بحسب التقرير الوطني، ما زالت تحتكر حوالي ٨٢% من الموارد الاقتصادية والمالية. فالقوى العسكرية سيطرت على موارد طبيعية مهمة جداً في السودان مثل الذهب، نتيجة مختلف الحملات العسكرية التي شنتها في البلاد. وفي مصر، يعرف عن الجيش انخراطه في اقتصاد واسع وفي أنشطة اقتصادية تجمعها مع مدنيين أما في الجزائر، فيختلف الوضع عن مصر، أي لا يوجد اقتصاد عسكري بهذا المعنى الواسع، إنما في ظل اقتصاد ريعي يعتمد بشكل مكثف على الموارد الطبيعية، يحظى الجيش بميزانية واسعة، ويستفيد كبار المسؤولين من وجود بيروقراطية تستفيد من الريع وشبكة من العلاقات في إنجاز الأعمال. إن تشابك المصالح الاقتصادية بين بقايا الأنظمة السابقة والدولة العميقة من جهة، والاقتصاد من جهة ثانية، يزيد من تعقيد المهمات التي تواجه الحراك الشعبي في كل من هذه البلدان، إذ يصبح تفكيك المنظومة الاقتصادية وإعادة بنائها من الأولويات أيضاً.

استخدام المجموعات الطائفية لحماية المنظومة الحاكمة

مقابل نموذج الدولة الاستبدادية التي يتجذر فيها العسكر كإحدى ركائز الدولة العميقة، برز في العالم العربي نموذج السلطة القائمة على المحاصصة الطائفية في لبنان، بعد أن أعاد إنتاجه اتفاق الطائف (١٩٨٩)، وفي العراق، بعد الاحتلال الأمريكي (٢٠٠٣). وقد اعتبر لبنان والعراق نموذجين فريدين من الأنظمة "الديمقراطية" غير الكاملة في المنطقة (تحت مسمى الديمقراطية التوافقية التي تخفي تقاسم السلطة بين الأطراف المسيطرة)،

وطبقت فيهما أنظمة المحاصصة الطائفية بشكل رسمي، أو وفقاً للعرف. أدى هذا النظام إلى إضعاف مؤسسات الدولة بشكل كبير، بحيث غلبت على الدولة أطراف حزبية تُمسك أو تحتكر التمثيل الطائفي، وتتلقى دعماً من دول إقليمية وغيرها. وقد أصبحت الجماعات الحزبية – الطائفية الوسيط الحصري بين المواطن والدولة، بدونها لا يستطيع المواطن تحصيل حقوقه أو الحصول على الخدمات. وبالإضافة إلى استخدام القوة والعنف، فعّلت هذه المجموعات شبكاتها الزبائنية عبر أنظمة موازية لتقديم الخدمات والتوظيف مقابل الولاء لها،

وازدهرت في ظل غياب أو عدم فعالية مؤسسات الدولة. وهذا النظام هو بالضبط الذي خرج اللبنانيون والعراقيون لتغييره منذ أكتوبر ٢٠١٩، حاملين شعارات تطالب بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضاً نبذ الفساد والطائفية والمحاصصة. وقد تجلّى ذلك أيضاً بوضوح في الجموع الحاشدة التي خرجت، والتي كانت لأول مرة عابرة للطوائف والمناطق في لبنان، أو التي تشكل معظمها من الشباب الشيعي العاطل عن العمل في العراق ضد نخبة حاكمة ذات غالبية شيعية.

ويعرف عن الدولة في لبنان والعراق عادة أنها غائبة أو ضعيفة، وذلك بشكل أساسي لعدم قدرتها على

احتكار القوة أو العنف. فالمجموعات الحزبية – الطائفية هي التي تتحكم أساساً بمفاصل الدولة العميقة وركائزها. إلا أن في لبنان، يمكن أيضاً الإشارة إلى أدوار معينة تؤديها الدولة وتبرز فيها ككيان قوي قادر على بسط سلطته ضمن هامش تتيحه مراكز السلطة الحقيقية الواقعة خارج الدولة ومؤسساتها الدستورية، إلا أنها حتى في هذه الحالة دائماً ما تكون في خدمة السلطات الحزبية – الطائفية المهيمنة المتداخلة مع مواقع السلطة الاقتصادية والمالية في نمط من رأسمالية المحاسيب، أو الرأسمالية الغنائمية. ويمكن في هذا السياق الحديث مثلاً عن دور المصرف المركزي تاريخياً في حماية

الجرحي، والتي استخدمت فيها القوى الأمنية وشرطة المجلس النيابي أسلحة كالرصاصة الحي والمطاطي والكريات المعدنية لتفريق المتظاهرين^{٢٣}. وبرز مؤخراً دور الجيش أيضاً في إنهاء حالة احتجاج في مدينة طرابلس، خاصة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، وهي من أكثر المدن اللبنانية فقراً وتهميشاً، إذ جرى استخدام القوة المفرطة واعتقال المتظاهرين واقتيادهم إلى المحاكم العسكرية تحت حجة انتمائهم إلى منظمات إرهابية وتعذيب بعضهم أو إخفائهم قسرياً. كما أن استخدام الجيش القوة المفرطة ضد المتظاهرين في طرابلس

ليس بالأمر الجديد، فلطالما استخدم الرصاص الحي والمطاطي في مواجهة المحتجين، أدى على مدى السنتين الماضيتين إلى جرح المئات وقتل الشباب فواز السلطان^{٢٤}، إلا أنه في مناطق سيطرة الأطراف الحزبية المسيطرة على الدولة وعلى هذه المناطق، تكفّت هذه الأخيرة بالاعتداء على الاحتجاجات السلمية، مستخدمة عنفاً يوازي، وأحياناً يفوق، عنف القوى الأمنية.

في العراق، استخدمت أيضاً المقاربات الهجينة لفهم الدولة. كما في لبنان، لا تمتلك الدولة حصرياً الحكم واستخدام القوة. فبدلاً من الاعتقاد التقليدي أن الدولة هشة أو ضعيفة، من الأصح مقارنة

المجموعات الطائفية، خاصة المسلحة منها، على أنها جزء من الدولة العميقة، وتسيطر على جزء كبير من قرار الدولة، كونها تؤدي أدواراً يفترض بالدولة تأديتها. وقد جرى إضفاء بعض المشروعية والشرعية على هذه التشكيلات، انطلاقاً من دورها في محاربة داعش. فالحد الفاصل بين المجموعات غير الرسمية أو "الخارجة عن الدولة"، والجزء الرسمي من الدولة، لا يمكن رسمه بوضوح^{٢٥}.

لقد أدى نظام المحاصصة في العراق إلى مسار شبيه بالمسار السياسي في لبنان. فقد طرح الكثير من الأسماء التي يعاد تدويرها في سياق المحاصصة

النموذج الاقتصادي في لبنان، وعمما كان يعتبر تحالفاً بين الإقطاع السياسي التقليدي وكبار ممثلي الرأسمال منذ تشكيل لبنان الكبير عام ١٩٢٠، والذي انضمت إليه أطراف ميليشيوية بعد اتفاق الطائف، وأعيد تشكيل التحالف في صيغة أوليغارشية مالية – تقليدية – ميليشيوية تتقاسم النفوذ والمصالح مع استتباع متزايد للمحاور الإقليمية. وفي العقد ونصف العقد الأخير، أعيدت صياغة سيطرة أطراف سياسية تحتكر تمثيل المجموعات الطائفية على الدولة، أو حتى مجموعات أخرى مثل اللوبي المصرفي، أحبط جهود الإصلاح والخروج من الأزمة في لبنان^{٢٦}. فالثورة

في لبنان استطاعت تحقيق مكاسب جزئية وانتزاع بعض التنازلات المحدودة من السلطة. كما نجحت في إسقاط حكومتين في الشارع وتعميق التناقضات بين أركان التحالف الحاكم، ما نتج عنه اختلاف هام في مقاربة الأزمة وكيفية الخروج منها، لاسيما ما يتعلق بكيفية توزيع الخسائر وطبيعة الإصلاحات التي يجب القيام بها، وما إذا كانت الأولوية في ذلك سوف تكون للاستجابة لمطالب الناس أو لمطالب المؤسسات الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي. واستخدمت أحزاب السلطة مختلف أساليب القمع لإيقاف موجة الاحتجاجات وتهديد الغضاء المدني. فقد شهدت بيروت ومناطق لبنانية أخرى اعتداءات

متكررة على المعتصمين وعلى خيمهم، تركت وراءها الكثير من الجرحى والأضرار المادية، كان أبرزها سلسلة من الاعتداءات التي قامت بها مجموعات حزبية – طائفية نهاية عام ٢٠١٩ في وسط بيروت. وقد حدثت هذه الاعتداءات في حين وقفت القوى الأمنية مكتوفة الأيدي دون تقديم أي نوع من الحماية للمتظاهرين، وحاولت منع بعضهم من التصوير، في انحياز واضح للمجموعات الطائفية^{٢٧}.

طبعاً، هذا لا ينفي أن القوى الأمنية قامت بالكثير من حالات الاعتداء ضد المواطنين، كان أبرزها ردة الفعل العنيفة في ٨ آب/أغسطس ٢٠٢٠، التي خلفت مئات

الحزبية – الطائفية، إلا أن ضغط الشارع لعب دوراً كبيراً في رفضها. ومحاولة لتهدئة الاحتجاجات، اتفق أخيراً على اسم مصطفى الكاظمي، الذي وعد بعقد حوار وطني والكشف عن مصير المختطفين والتحقيق في حالات قتل المتظاهرين والناشطين. وإن كان معظم هذه المطالب لم يتحقق، وإن كانت مطالب الشعب العراقي تتجاوزها بكثير أساساً، تعتبر هذه الحكومة إنجازاً جريئاً انتزعت الاحتجاجات من السلطة في العراق. إلا أنه في وجه الاحتجاجات التي كانت تزداد حدة، كشفت المجموعات المسلحة داخل العراق عن سيطرتها على الدولة وأصبحت

أكثر تمسكاً بها. لم تتوان هذه المجموعات عن استخدام القوة في مواجهة المتظاهرين وإطلاق الرصاص والاعتداء عليهم، كما اتهمت أنها مسؤولة عن معظم حالات الخطف والإخفاء القسري واغتيال الناشطين. ويمثل العراق حالة أكثر عنفاً وخطورة من الوضع في لبنان، خاصة مع هذه المجموعات المسلحة الخارجة عن الدولة. إذ يبدو أن هذه المجموعات المسلحة تنعم بجو من الإفلات من العقاب الكامل، إذ تختطف الناشطين والمتظاهرين، أحياناً على مرأى من القوى الأمنية، وتلاحقهم وتغتالهم دون أي رادع.

عجز السلطات وانعزالها عن الشعب

رغم الركود الذي تعرضت له الحركات الاحتجاجية خلال الجائحة، واستغلال السلطات لإجراءات الإغلاق للتضييق عليها، عادت هذه الحركات لتتجدد بعد رفع حظر التجوال، متحدياً مختلف أساليب السلطة للقضاء عليها. وتزامنت هذه الاحتجاجات مع أزمة شرعية تعاني منها الأنظمة، نتيجة تعمق الأزمات المتعددة الأوجه، من سياسية واقتصادية واجتماعية وصحية.

في العراق، تظاهر آلاف العراقيين مؤخراً، مطالبين

بعدم التهاون في التحقيقات بالاغتيالات بحق الناشطين، وبتحقيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب. فرغم الوعود التي قدمتها الحكومة، ما زالت أسماء القتلة الذين استهدفوا المتظاهرين والناشطين غير معروفة. فمنذ اندلاع الاحتجاجات في العراق في أكتوبر ٢٠١٩، شهد الناشطون أكثر من ٧٠ اغتيالاً أو محاولة اغتيال، بالإضافة إلى اختطاف وإخفاء ناشطين لغترات متفاوتة^١. وذلك يحدث وسط تخوف من ازدياد محاولات الاغتيال وحالات الاختطاف هذا العام، كونه من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية فيه. وبالإضافة إلى عدم قدرتها على تحقيق الوعود

المتعلقة بالمحاسبة والتحقيق، يواجه العراقيون أزمة ثقة مع الحكومة بسبب عدم قدرتها على وضع حلول لمختلف الملفات المعيشية كالكهرباء والماء، والمشكلات الاقتصادية كالعجز في الميزانية واحتمال التخلف عن دفع الرواتب والأجور، والتضخم والغلاء المعيشي.

وإن كانت الحكومة العراقية حتى الآن قادرة على تمويل العجز في الميزانية نسبياً، بسبب اعتمادها المفرط على عائدات النفط، فإن الوضع الاقتصادي في لبنان يزداد سوءاً مع انهيار العملة وانقطاع المواد الأساسية مثل الوقود والمازوت والأدوية، إلى

جانب تفاقم مشكلة الكهرباء المزمنة. وما زالت الأزمة الاقتصادية تتعمق في ظل غياب أي مشروع إنقاذي، وفي ظل رفض الأحزاب الحاكمة تنفيذ أي إصلاحات أو تنازلات. فحتى الآن، لا يوجد أي تغيير في النهج الاقتصادي المتبّع من السلطة في لبنان، رغم أن النظام الحالي أثبت مسؤوليته عن توليد الأزمة. في هذا السياق، ما زال اللبنانيون يخرجون في تظاهرات عدة، أبرزها كان في ذكرى انفجار المرفأ، مذكّرين بمطالبهم بالعدالة ومحاسبة المتسببين بالكارثة، وبرفضهم النظام المسؤول عنها.

وفي لبنان ينصب الاهتمام رهنأ على الصراع السياسي المحتدم تحت ستار قانوني بين المجتمع

والسلطة في موضوع التحقيق بجريمة انفجار مرفأ بيروت، حيث تُستخدَم كل الوسائل السياسية والقانونية والتهديد من أجل منع التحقيق من السير في وجهته الطبيعية، ومنع محاكمة أي من المسؤولين الفعليين عن هذه الجريمة. وقد نجحت السلطة في إقصاء المحقق العدلي الأول، وهي تخوض راهناً حملة منظمة من أجل إقصاء المحقق العدلي الثاني الذي تجرأ على استدعاء مسؤولين حكوميين ونواب ومسؤولين أمنيين وعسكريين كبار للمثول أمامه بصفتهم مشتبهاً بهم. أما في فلسطين، فإن المزاج الشعبي يتجه نحو

التصعيد في وجه سلطتي غزة ورام الله بسبب استمرار الانقسام، وبسبب تفاقم ممارسات القمع والتضييق على الفضاء المدني والجمعيات والناشطين بشكل متزايد. كما أن اللهجة الرافضة لما يسمى بالتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي تتزايد، لاسيما بعد نجاح الأسرى الفلسطينيين الستة بالفرار من سجن جلبوع ثم إعادة اعتقالهم.

وقد عادت الحركات الاحتجاجية للظهور أيضاً في السودان، منذ ذكرى الثورة في ديسمبر ٢٠٢٠، وذلك في محاولة لتصحيح مسار الثورة، وتمسكاً بمبادئ

الديمقراطية والعدالة، في ظل تهاون الحكومة الانتقالية بها. كما ذكر سابقاً، أقدمت الحكومة على العديد من الخطوات التي تهدد أهداف ومبادئ الثورة السودانية، وذلك من خلال محاولات العسكر إحكام قبضتهم على السلطة دون المكون المدني. ولذلك، عادت الكثير من الجموع إلى الطرقات في محاولة لتذكير الحكومة برقابة الشارع وإصرار السودانيين على المضي قدماً حتى تحقيق الانتقال الديمقراطي كاملاً. كما أن الأزمة الاقتصادية التي تعجز اليوم

السلطات عن وضع حد لها، تزيد من زعزعة الثقة بين المواطنين والحكومة. ويعود ذلك أيضاً لعدم تفكيك المنظومة الاقتصادية التي لا زالت تخدم

مصالح جزء كبير من نظام البشير، ولعدم تغيير النهج المتبع في إدارة الاقتصاد. فقد وافقت الحكومة مؤخراً على رفع الدعم عن البنزين والديزل وعلى اتباع مجموعة من الإصلاحات الأخرى لاستيفاء شروط صندوق النقد الدولي مثل تخفيض قيمة العملة، اعتبارها السودانيون وصفة "لإفقار الشعب"^{٢٧}. وتُتخذ هذه الإجراءات القاسية في ظل غياب خدمات عامة في الكثير من المناطق، وفي ظل غياب أي نظام يؤمن الحماية الاجتماعية للفقراء، ومباشرة بعد جائحة أدت إلى انكماش الاقتصاد وتراجع أدائه بشكل كبير.^{٢٨} وقد خرج السودانيون في تظاهرات

حاشدة لمناهضة هذه السياسات التي لا تعبر عن قطيعة مع سياسات النظام السابق، وفي محاولة لسحب الثقة من الحكومة الانتقالية من خلال شعارات وصلت إلى حد المطالبة بإسقاطها.

وفي تونس، تعبر ضبابية المشهد السياسي أولاً حالة من الانقطاع بين الشعب والسلطة، وحالة من الاستياء الشعبي إزاء فشل الحكومة في إدارة شؤون البلاد والتصدي للجائحة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار المؤسسي والصراعات داخل البرلمان، وبين الحكومة والرئيس. ومؤخراً قام الرئيس بإجراءات استثنائية منفرداً، والتي أصبح استمرارها مقلقاً، بل

حتى يمكن اعتباره انقلاباً على الديمقراطية. وإلى حين إقرار الإجراءات الاستثنائية، كان التونسيون قد خرجوا في تظاهرات عدة احتجاجاً على الأزمة الصحية والاقتصادية. فالحكومة كانت على وشك الاتفاق على قرض جديد مع صندوق النقد الدولي لسد العجز في الميزانية العامة، بعد أن زادت أزمة كورونا من الأزمة الاقتصادية، ما سيجبر الحكومة على اتخاذ سياسات تقشفية لن تلاقي ترحيباً من الشعب. فالاقتصاد يشهد تراجعاً غير مسبوق منذ الاستقلال، ونسبة البطالة بين الشباب ارتفعت لتلامس %٣٦.٥ عام ٢٠٢٠ بحسب منظمة العمل الدولية.^{٢٩} واستمرت الاحتجاجات بقوة إلى حين إعلان الرئيس الإجراءات الاستثنائية. واليوم، يتصرف

الرئيس بمعزل عن أي إطار مؤسسي دستوري آخر، متسلحاً بخطاب شعبي أساسه مكافحة الفساد، مع إقصاء كامل للحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية عن المشاركة في تقرير وجهة البلاد.

وأخيراً، كشفت الأزمة الصحية في الجزائر عن الحاجة إلى تنويع اقتصاد الجزائر بدلاً من الاعتماد الحصري على المداخل النفطية. فقد دخلت البلاد في أزمة اقتصادية، ومن غير المتوقع أن يساعد ارتفاع أسعار النفط إلى سد العجز الذي سببته الجائحة في المالية العامة. ولذلك ارتفعت مستويات البطالة خاصة بين

الشباب، وذلك في سياق اقتصاد ريعي تتحكم به قلة من رجال الأعمال والعسكر والأمن.^٣ فحتى الآن يبدو أن الجزائر أيضاً لم تحدث قطيعة مع النظام الاقتصادي الذي كان سائداً في عهد بوتفليقة. فالوضع الاقتصادي الذي أصبح يسوء في كل من هذه البلدان، وعجز السلطات عن تقديم الحلول، خاصة وأن معظمها ما زالت تربطه شبكات مصالح مع الأنظمة التي خرج الناس لإسقاطها، دفع بالناس إلى الخروج مجدداً إلى الشوارع ورفع الشعارات المناهضة للفساد والمرتبطة بالكرامة والعدالة الاجتماعية. إن ذلك يدل على سعي شعوب هذه

البلدان حتى الآن إلى تحقيق أهدافها ومواكبتها للسياسات التي تتبعها السلطة، من خلال فرض رقابة غير رسمية.

ومن ناحية ثانية، برز انعدام الثقة بين الشعب والسلطة وانعزالها عن تطلعات الشعب، من خلال النسب المنخفضة في المشاركة بالمسارات الانتخابية التي قابلها الشعب بالتشكيك وعدم الثقة. إن رفض المشاركة في هذه المسارات يعبر عن رفض الشعب لإصلاحات شكلية، وتمسكه برغبته في التغيير. ويعبر عن رفضه للاعتراف بشرعية هذه الأنظمة. وهو إن دل على شيء فهو يدل على انقطاع مستمر بين السلطة والشعب، يزداد جذرية وحدة كل يوم. في الجزائر، في حين كانت السلطة تعوّل

على إنهاء الحراك من خلال إطلاق مسار انتخابي شكلي، أولاً من خلال استفتاء دستوري ثم من خلال انتخابات تشريعية، قابلها الشعب بمشاركة منخفضة جداً، تُعدّ من أكثر النسب انخفاضاً في تاريخ الجزائر منذ ما بعد الاستقلال. فنسبة المشاركة في التصويت لم تتعدّ ٢٣ بالمئة من مجموع الناخبين. أما في العراق، فأيضاً في ظل غياب أي إصلاحات حقيقية، وفي ظل انكشاف عدم جدية السلطة في إجراء التحقيقات اللازمة وتفعيل المحاسبة، وانكشاف سيطرة المجموعات المسلحة على القرار في الدولة، يطالب العراقيون بتغيير

حقيقي في النظام. لذلك، يرفض القسم الأكبر من المحتجين المشاركة في الانتخابات المقبلة في نوفمبر ٢٠٢١.

ويمكن تفسير هذا الانقطاع بين الشعب والسلطة أولاً من خلال عجز السلطات عن تقديم أي من الحلول للأزمات التي تمر بها بلدانها، بل طمسها من خلال اتجاه متزايد نحو التضييق على الفضاء المدني وإسكات الأصوات الناقدة والمعارضة. وذلك في ظل سيطرة مستمرة للعلاقات الاقتصادية السابقة على صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، والتي تحاول الأنظمة الحالية حمايتها

وإنقاذها من خلال الاكتفاء بتغيير شكلي.

دور المجتمع الدولي

يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً بالغ الأهمية في حماية الفضاء المدني، أو تقديم مساحة إضافية للمجتمع المدني للضغط في سبيل التغيير، باعتباره شريكاً في المسار التنموي وملتزمًا به. ففي ظل التضييق المستمر من الحكومات على الفضاء المدني، تبقى المساحات المفتوحة للمجتمع المدني في المحافل الدولية أو الإقليمية متنفساً صغيراً للمجتمع المدني لإيصال صوته ورسائله. إن إعادة الاعتبار إلى دور المجتمع المدني في المسارات

التنموية ومسارات حقوق الإنسان كشريك في المساءلة والرقابة والتأثير في السياسات، وإخراجه من دوره الاستشاري الشكلي فقط، وإعطائه مساحة أكبر، هو أمر ضروري جداً وبمتناول المجتمع الدولي والجهات المانحة. فإشراك المجتمع المدني هو اليوم من أهم توصيات أجندة ٢٠٣٠ ومسارات التعاون

التنموي وفعالية التنمية، الأمر الذي لم ينعكس جيداً على أرض الواقع. إن الدول التي تمرّ بفترة انتقالية حساسة بشكل خاص، كالسودان مثلاً، يمكن أن تستفيد بشكل كبير من إشراك المجتمع المدني خاصة في المؤتمرات الدولية لتقديم المساعدات،

وفي المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، والتي لها اليوم أثر كبير في تحديد المستقبل الاقتصادي للسودان. فإشراك المجتمع المدني في هذه المسارات أساسي لتعزيز مسار الانتقال الديمقراطي وتكريس التشاركية كأحدى ركائز

المنظومة الجديدة. والأمر سيان بالنسبة للدول الأخرى التي تسعى إلى الاستفادة من دور المجتمع الدولي في الخروج من أزمتها الاقتصادية، كليبنا والعراق. إن المجتمع الدولي اليوم يذهب باتجاه إشراك الحكومات فقط، في حين تبذل شعوبها جهداً كبيراً لنزع صفة الشرعية عنها.

كما يمكن للمجتمع الدولي اليوم أن يلعب دوراً سياسياً أوسع من أجل حماية المجتمع المدني، خاصة في دعمه للحركات الاحتجاجية وإدانة العنف الذي تتعرض له، أو الضغط على الحكومات من أجل إيقاف حملات القمع التي تقوم بها. وقد لعب المجتمع الدولي دوراً إيجابياً لا بأس به، حقق نجاحات محدودة من خلال إدانته انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الحكومات العربية، كدوره في قضية المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مثلاً. إلا أن مثل هذا الدور هو استثناء، حيث إن الأطراف الدولية لا تزال تعطي الأولوية للعلاقة مع الحكومات وتتغاضى عن

الانتهاكات، حيث إن أولوياتها هي الاستقرار والحد من الهجرة وحماية مصالحها الاقتصادية في هذه الدول، وهو يمكن للحكومات أن تضمنه لهم. وأخيراً، يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً كبيراً في ضمان حصول انتخابات نزيهة، خاصة في البلدان التي تقدم على انتخابات في المرحلة المقبلة، كليبنا

والعراق، قد تفتتح مرحلة انتقالية جديدة إذا ما كانت مقترنة بإصلاحات جدية. لكن التوقعات بمثل هذا الدور ليست مرجحة استناداً إلى التجارب السابقة. على مستوى أضيق وأكثر مباشرة، يمكن للجهات المانحة أن تحسن من سياساتها تجاه المجتمع

المدني المحلي، بشكل يسمح بتأثير أكبر لهذه المنظمات في مجالي التنمية وحقوق الإنسان. كما ذكر سابقاً، تم تحويل الكثير من التمويل المخصص للمنظمات غير الحكومية وللمساعدات التنموية إلى جهود مكافحة الوباء وإلى المنظمات التي تقوم

بدور خدماتي. وهذا من شأنه تعزيز دور المجتمع المدني الخدماتي على حساب المجتمع المدني الهادف إلى التأثير في السياسات، والذي يضطلع بدور المناصرة، أو منظمات المجتمع المدني التي تطرح على نفسها دوراً تحويلياً بالتفاعل مع الحركات الشعبية في بلدانها. وقد أشارت بعض التقارير الوطنية

القانوني والتنظيمي، ويشمل أيضاً المجموعات التي تصنف عادة "خارجة عن إطار الدولة"، والمجموعات المسلحة التي غالباً ما تفرض سلطة أمر واقع. فالإطار المستخدم عامة لرصد الفضاء المدني ينطلق من الدولة بمفهومها التقليدي وقوانينها كفاعل أساسي والأكثر تأثيراً، في حين أن الواقع السياسي لبعض بلدان المنطقة مختلف. وهذه المجموعات، التي تدخل أحياناً في صلب الدولة العميقة، تلعب دوراً أساسياً في إحباط العديد من محاولات تحسين الفضاء المدني في هذه الدول وفي إخماد الحركات التغييرية.

كما أن رصد الفضاء المدني يكشف عن اتجاهات قديمة في المنطقة ترتبط ارتباطاً عميقاً بطبيعة الدولة ونظام الحكم، وتاريخ الدولة. لذلك، وضع الفضاء المدني في إطاره السياسي يمكن أن يثري البحث ويعمّقه. بالتالي، تكتسب المؤشرات الأقل تقنية أو كمية، أهمية كبرى في هذا السياق، إذ تسمح

بالربط مع الواقع السياسي والتاريخي بشكل أكبر. كما أن قضايا الانتقال والتغيير والحركات الاجتماعية في البلدان العربية، أصبحت تطرح اليوم ضرورة تسييس دراسة الفضاء المدني، أي ربطها بمختلف الأساليب التي تستخدمها السلطة لإحباط أي تغيير

سياسي ولحماية الأنظمة السابقة. أخيراً، على مستوى المؤشرات والرصد، إن دراسة البلدان في حالة الانتقال تطرح الحاجة إلى توسيع المؤشرات المتعلقة بدور المجتمع الدولي وإشراك المجتمع المدني في الحوارات وصناعة السياسات. إن هذه الدول تمرّ

بتغييرات أساسية وبمرحلة حساسة قد ترسم ملامح نظام ما بعد الثورة، بحيث يصبح إشراك المجتمع المدني حاجة ملحة وضرورة لرسم سياسات عادلة تلبي تطلعات الشعب، وتكريس ممارسات ديمقراطية يجب أن تكون من ركائز الأنظمة الجديدة.

إلى أن جزءاً من هذه الأموال أصبح اليوم يخصص للنزاعات. من ناحية أخرى، ما زال تمويل المنظمات غير الحكومية يخضع لقيود كثيرة من قبل المانحين، خاصة وأنه بمعظمه لا يزال قائماً على المشاريع، ما يهدد استدامة مبادرات المجتمع المدني، بدلاً من دعم ميزانية المنظمة ككل، بشكل يتيح لها بناء استراتيجية ودعمها بناءً على أولوياتها. وأخيراً، ما زالت الجهات المانحة لا تلاحظ وجود العديد من المنظمات حديثة النشأة، سواء من خلال إشراكها في مختلف فعاليتها أو من خلال تقديم التمويل لها. فغالباً يصعب على المنظمات الجديدة أو الصغيرة أو التي

لا تمتلك خبرة سابقة، الاستفادة من فرص التمويل المتاحة، لأن شروطها كثيرة التعقيد والتقنية. ويمكن للتمويل أحياناً أن يحتوي على شروط سياسية تُلبي أولويات المانحين، ولا تأخذ بالاعتبار أولويات المجتمع المدني المحلي. وتعد فلسطين مثلاً صارخاً على المشروعية السياسية للتمويل، حيث

تعد الشروط الأميركية لمكافحة تمويل الإرهاب عقبة أساسية للمجتمع المدني الفلسطيني، الذي يعاني أصلاً من الدعاية الإسرائيلية ضده واتهامه بالإرهاب. وهذه الشروط تؤثر حتى على التمويل الآتي من جهات مانحة أخرى كالاتحاد الأوروبي. وقد عرض

التقرير الفلسطيني حملات المجتمع المدني وكيفية تعامله مع هذه المشروعية بشكل موسع.

خلاصة

كيف تنعكس هذه الوقائع على دراسة ورصد الفضاء المدني في العالم العربي؟

من خلال دراسة الفضاء المدني في العالم العربي، يمكن استخلاص العديد من الملاحظات النظرية التي قد تضيف إلى منهجية رصد ودراسة الفضاء المدني عامة. أولاً، أظهرت الدراسة الحاجة إلى توسيع الإطار ليشمل الأدوات المستخدمة خارج الإطار

المراجع

- 1-Abla, Zeina. "Arab Watch Report: The Role of the Private Sector in Development." Arab NGO Network for Development (ANND), June 3, 2021. <http://annd.org/en/publications/details/2021-arab-watch-report-questioning-the-role-of-the-private-sector-in-development>.
- 2-Brechenmacher, Saskia. "Institutionalized Repression in Egypt." In Civil Society Under Assault: Repression and Responses in Russia, Egypt, and Ethiopia. Carnegie Endowment for International Peace, 2017. <https://carnegieendowment.org/2017/05/18/institutionalized-repression-in-egypt-pub-69959>
- 3-CIVICUS. "COVID-19, a Pretext to Muzzle the Media?," May 21, 2020. <https://monitor.civicus.org/updates/2020/05/21/covid-19-pretext-muzzle-media/>
- 4-CIVICUS. "COVID-19 Used to Curtail Freedom of Expression Further," June 24, 2020. <https://monitor.civicus.org/updates/2020/06/24/covid-19-used-curtail-freedom-expression-further/>
- 5- Gerschewski, Johannes. "The Three Pillars of Stability: Legitimation, Repression, and Co-Optation in Autocratic Regimes." Democratization 20, no. 1 (January 1, 2013): 13–38. <https://doi.org/10.1080/13510347.2013.738860>
- 6-Mansour, Renad, and Lina Khatib. "Where Is the 'State' in Iraq and Lebanon?" Chatham House, April 21, 2021. <https://www.chathamhouse.org/2021/04/where-state-iraq-and-lebanon>
- 7-Mouawad, Jamil, and Hannes Baumann. "Wayn Al-Dawla?: Locating The Lebanese State In Social Theory." The Arab Studies Journal 25, no. 1 (2017): 66–91.
Saleh, Heba. "Algeria on the Brink as Pandemic and Low Oil Price Take Their Toll." Financial Times, June 15, 2021. <https://www.ft.com/content/07691fbd-fa6c-414d-9299-ce848073a5d7>
- 8-"Tunisia's Anger Boils over as Covid Batters Economy." Financial Times, January 19, 2021. <https://www.ft.com/content/a8db6e4f-2f8e-4bd1-8b84-3b747ac30233>
- 9- الجزائر: نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني؟. مرصد الفضاء المدني. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019 <https://civicspace.annd.org/data/country/pdf/72019.pdf>
- 10-2020 الشريفي، عباس؛ "العراق: المجتمع المدني والحراك المدني ٢٠٢٠-٢٠١٩"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، <https://civicspace.annd.org/data/country/pdf/52019.pdf>
- 11- القطعة، بلقاسم؛ "الدور السياسي للقوات المسلحة في الجزائر الجديدة". في سياسات السلطوية العسكرية في شمال إفريقيا - Carnegie Endowment for International Peace, 2021. <https://carnegie-mec.org/2021/03/17/ar-pub-84083>
- 12- الجيش المتغير في المشهد السياسي الجزائري: من صعود بوتفليقة إلى رئاسة تبون". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Changing-Role-of-the-Army-in-Algerian-Politics-From-Bouteflika-to-Tebboune.aspx>
- 13-2021 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. "بيان مشترك"، ٢٧ آب/أغسطس <https://ftdes.net/communique-4>
- 14- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية. "النشرة الشهرية - نيسان ٢٠٢٠: الأثر الهائل لجائحة كورونا على المنطقة العربية"، نيسان-2020 <http://annd.org/ar/publications/details/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%86>

الحرّة، "بدأ القتلّة مبكراً... اغتاليات في العراق تسبق الانتخابات ولا حماية للناشطين"، ه تشرين الأول/أكتوبر 2021 -
<https://www.alhurra.com/iraq/2021/05/10/%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%A8%D9%83%D8%B1%D8%A7-%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7%D9%8A%D9%86>

16- حليل: السودان- من قبضة البشير إلى قبضة صندوق النقد؟ -
DW.COM.، تموز/يوليو 2021، 18. <https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%A8%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%A8%D8%B6%D8%A9-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF/a-58305880>

17- راماني، صاموئيل: "تحول سياسي متعثر في السودان" في سياسات السلطوية العسكرية في شمال إفريقيا -
Carnegie Endowment for International Peace, 2021. <https://carnegie-mec.org/2021/03/17/ar-pub-84087>

18- <https://www.noonpost.com/content/39939>

19- هيومن رايتس ووتش: "لبنان: استعمال القوة الفتاكة ضد المتظاهرين"، ٢٦ آب/أغسطس 2020
<https://www.hrw.org/ar/news/2020/08/26/376192>

20- هيومن رايتس ووتش: "لبنان: لحماية المتظاهرين من الهجمات"، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر 2019
<https://www.hrw.org/ar/news/2019/11/08/335470>

21- <https://www.hrw.org/ar/news/2021/03/29/378264>

22- تظاهرات تعم السودان احتجاجاً على إصلاحات صندوق النقد، ٣٠ حزيران/يونيو 2021
<https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF/a-58113221>

23- منظمة العفو الدولية: "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: وباء فيروس كوفيد-١٩- فاقم حالات انعدام المساواة -
2021 <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/04/mena-covid-19-amplified-inequalities-and-was-used-to-further-ramp-up-repression-2/> واستُخدم لتصعيد القمع"، ٧ نيسان/أبريل 2021

24- القدس العربي: "موريتانيا: المصادقة على تعديل قانون الجمعيات المثير للجدل"، ١٥ كانون الثاني/يناير 2021--
<https://www.alquds.co.uk/%d9%85%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%aa%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%82%d8%a9-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%aa%d8%b9%d8%af%d9%8a%d9%84-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84/>

25- نعمة، أديب: "الفضاء المدني في العالم العربي: التقرير الإقليمي". مرصد الفضاء المدني. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية
2020 <https://civicspace.annd.org/data/regional/pdf/8.pdf> للتنمية،

26- هيومن رايتس ووتش: "موريتانيا: أحداث عام ٢٠٢٠". في التقرير العالمي ٢٠٢١. هيومن رايتس ووتش، 2021 -
<https://www.hrw.org/ar/world-report/altqrry-alalmy-2021/country-chapters/377362>

27- ولد جدو، أحمد: "معركة قوانين النشر على الإنترنت في موريتانيا". السفير العربي. ٨ تموز/يوليو 2020
<https://assafirarabi.com/ar/32154/2020/07/08/%d9%85%d8%b9%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d9%82%d9%88%d8%a7%d9%86%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b4%d8%b1-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7-%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%aa%d8%b1%d9%86%d8%aa-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d9%88%d8%b1/>